المحاضرة الخامسة
عنوان هذه المحاضرة

التعريف بكتاب صحيح البخاري

ومنهجه فيه – ج 2

وللتذكير فقد انقسم هذا الموضوع إلى عنصرين :

(أولًا) التعريف بالإمام البخاري (194 – 256 هـ) .

(ثانيًا) التعريف بـ "صحيح البخاري" ، ومنهج الإمام البخاري فيه .

وقد انتهينا من الجزء الأول من هذا الموضوع في المحاضرة السابقة من (أولًا) ، وبعض النقاط من (ثانيًا).

ومن ثم نستكمل الباقي من (ثانيًا) في هذه المحاضرة.

(ثانيًا)

التعريف بـ "صحيح البخاري"

ومنهج الإمام البخاري فيه

وفيه :

1- الاسم العلمي للكتاب وبيانه .

2- سبب تأليفه .

3- شروط الإمام البخاري في "صحيحه" .

وهذه انتهينا منها – ولله الحمد - .

4- منهجه في اختيار متونه .

5- رواة الصحيح .

6- تراجم الأبواب في الصحيح .

7- عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه .

8- منهج الإمام البخاري في تكرار الحديث في الصحيح .

9- جهود العلماء في الجامع .

4- منهجه في اختيار متونه

نهج الإمام البخاري في اختيار ألفاظ أحاديثه منهجاً فريداً تميز بالميزات الآتية :

أ ـ اقتصاره على إخراج الصحيح فقط :

وقد اقتصر الإمام البخاري في كتابه على رواية الحديث الصحيح المجرد ،

دون المرسل ، أو البلاغات ، أو الحديث المنقطع ، وغيره من أنواع الأحاديث الأخرى التي لم تتوفر فيها شروط الصحة ،

فقد كان غرضه تحقيق أمنية شيخه إفراد الحديث الصحيح فقط في كتاب مصنف .

ب ـ جعل البخاري أحاديث كتابه جامعة لموضوعات متعددة : نَوَّع في موضوعاتها وفصَّل ، حتى وُصف الكتاب بأنه : أجمع كتاب من كتب السنة.

ج ـ عَدَّد الإمام الكتب الحديثية في الصحيح حتى ضمت سبعة وتسعين كتاباً ، على نسق بديع ، وترتيب محكم ، ومنطق مميز، وتأليف متكامل .

د ـ لم يغفل جانب النظر والمراجعة في الكتاب حتى يدرك ما فاته ، أو يصلح ما وقع فيه من سهو ،

بل اختاره من عدد كبير من الأحاديث ، بلغت ستمائة ألف حديث ، ظل يراجعها وينتقي منها ، حتى أخرج صحيحه هذا، وفي ذلك قال: "صنفت هذا الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة".

هـ ـ تنظيمه للموضوع :

تميز البخاري ـ رحمه الله ـ بالربط العلمي المناسب بين الكتب الحديثية في الصحيح ، كل منها متناسب مع الآخر ، لا يمكن أن يُستغنى عنه ،

كما تميز أيضاً بطريقة عجيبة في تنظيم الموضوع الواحد "الباب" في الصحيح ،

فهو يقدم لكل حديث أو باب بمقدمة تشرحه وتوضحه بإيجاز ، وهذه المقدمات أطلق عليها العلماء: "التراجم" ، وقد توسع الإمام البخاري فيها ، حتى قال عنه العلماء : " فقه البخاري في تراجمه " .

ز- وجود الأحاديث الثلاثية فيه:

1- قال ابن حجر: (ليس فيه – أي : «صحيح البخاري» - أعلى من الثلاثيات ، وقد أفردت فبلغت **أكثر من عشرين حديثا**).

وقال المباركفوري في مقدمة «تحفة الأحوذي» : (**وأما في صحيح البخاري فاثنان وعشرون ثلاثيا** ، قد أفردها العلماء بالتأليف ؛ كعلي القاري الهروي وغيره) .

وهذا العدد هو بالأحاديث المكررة .

2- وبإسقاط التكرار تكون ستة عشر حديثا .

وقد طبعت ثلاثيات البخاري مفردة ومشروحة.

5- رواة الصحيح

روي صحيح الإمام البخاري بروايات متصلة عنه ، وسمعه منه أئمة كثيرون ، بلغ عددهم تسعين ألف راوٍ ، من أشهرهم :

1- الفِرَبْرِي : أبو عبد الله **محمد بن يوسف** بن مطر الفِرَبْري:

المحدِّث الثقة العالم الورع ، صاحب البخاري ، وراوي الصحيح عنه، قال ابن حجر : (كان سماعه للصحيح مرتين ...، وهو أحسن من روى الحديث عنه) .

توفي سنة عشرين وثلاثمائة (320 هـ) ، وعمره : تسع وثمانون سنة .

2- النسفي : إبراهيم بن معقل بن الحجاج :

قاضي «نسف» وعالمها ومحدثها وصاحب التفسير والمسند،

كان بصيراً بالحديث عارفاً بالفقه والاختلاف.

قال ابن حجر: (وكان من الحفاظ ، وله تصانيف ،

توفي سنة أربع وتسعين ومائتين ـ وقيل : سنة خمس وتسعين ـ،

وكان فاته من سماع «الجامع» أوراق رواها بالإجازة عن البخاري) .

3- أبو ذر الهروي :

الإمام الحافظ : **عبد الله بن أحمد** بن محمد الأنصاري ، شيخ الحرم .

روى «الصحيح» عن البخاري بواسطة شيوخه الثلاثة : أبي إسحاق **المستملي** وأبي محمد **السرخسي** وأبي الهيثم **الْكُشْمِيْهَنِي** .

وقد اعتمد الحافظ ابن حجر رواية أبي ذر الهروي في شرحه للصحيح المسمى : "فتح الباري" ،

وقد وصفها بأنها أتقن الروايات عنده ؛ لضبطه لها ، وتمييزه لاختلاف سياقها .

6- تراجم الأبواب في «الصحيح»

- قسم البخاري ـ رحمه الله ـ صحيحه إلى كتب وأبواب ،

- وجعل لهذه الأبواب عناوين على ما فيها من أحاديث ،

- وهذه العناوين هي التي أُطلق عليها : التراجم .

- أنواعها :

تتنوع تراجم الأبواب في «الصحيح» بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها إلى الأنواع الآتية :

النوع الأول : التراجم الظاهرة :

وهي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة ، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال .

النوع الثاني: التراجم الخفية أو الاستنباطية :

وهي التي تتطلب من قارئ أحاديث الباب فيها إلى إعمال فكره وشحذ ذهنه لمعرفة كيفية دلالة الترجمة "عنوان الباب" على هذه الأحاديث .

النوع الثالث: التراجم المرسلة :

وهي أن يذكر البخاري ـ رحمه الله ـ في ترجمة الباب لفظ "باب" فقط ، من غير أن يذكر عنواناً لهذا الباب .

7- عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه

-**عدد كتب الجامع الصحيح** سبعة وتسعين كتاباً ، بدأها بكتاب "بدء الوحي" ، وختمها بكتاب "التوحيد" .

- وعدد أبوابه : ثلاثة آلاف وأربعة وخمسون (3054) باباً .

- أما عدد أحاديثه : فتعددت آراء العلماء فيها ؛ تبعاً لوجهات نظرهم في عدِّ الحديث: هل يعتبر المتن الواحد المروي بإسنادين حديثاً أم حديثين ؟

فمنهم من يعده حديثاً واحداً مهما تعددت الأسانيد ،

ومنهم من يجعل كل إسناد حديثاً ، ولو تعدد لمتن واحد .

وتفصيل ذلك فيما يلي :

1- قال ابن الصلاح :

جملة ما في كتابه «الصحيح» : سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة (7275) .

وقيل : إنها بإسقاط المكرر : أربعة آلاف (4000) ،

إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين ، وربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين .

2- أما الحافظ ابن حجر فقد ذكر في مقدمة شرحه "فتح الباري" عدد أحاديث «الصحيح» بشيء من التفصيل ، على النحو التالي :

- جملة الأحاديث في الصحيح من المتون الموصولة بلا تكرار : ألفان وستمائة واثنان (2602) .

- والمتون المرفوعة بالتكرار : سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون (7397) .

- أما الأحاديث المعلقة : فألف وثلاثمائة وواحد وأربعون(1341).

- والمتابعات : ثلاثمائة وأربعة وأربعون (344) حديثاً .

- وجملة ذلك : تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً (9082) عدا الموقوفات على الصحابة والتابعين .

وما ذكره الحافظ ابن حجر هو العدد الأرجح ؛ نظراً لمعالجته الطويلة للصحيح في شرحه ، وكثرة نظره في الصحيح ، وغير ذلك.

8- منهج الإمام البخاري

في تكرار الحديث في الصحيح

المقصود بتكرار الحديث :

هو إخراجه مرة أخرى أو مرات بمتنه كاملاً في «الصحيح» بسند آخر ، أو عن طريق شيخ آخر ، أو تقطيع متنه في الكتب والأبواب الأخرى ، حسبما يستفاد منه من فوائد إسنادية أو متنية ، رآها صاحب «الصحيح» .

أنواعها :

الأحاديث المكررة في «الصحيح» نوعان :

1- ما وقع التكرار في متونها .

2- ما وقع التكرار في أسانيدها .

فوائدها :

وقد نقل الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ فوائد التكرار مما ذكره أبو الفضل : محمد بن طاهر المقدسي في كتابه : «شروط الأئمة الخمسة» ،

أ- فوائد تكرار المتن كاملًا :

ومن ذلك فيما يتعلق بإعادة المتن الواحد كاملاً في موضع آخر أو أكثر :

1- إخراج الحديث عن حد الغرابة :

فقد يخرج الحديث عن صحابي ، ثم يورده عن صحابي آخر، أو بإسناد آخر عن شيخ غير الأول ، **والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة في كل طبقة من طبقاته** ، فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار ، وليس كذلك ؛ لاشتماله على فائدة زائدة .

2- إزالة شبهة الاضطراب أو عدم الضبط عند الرواة :

قال الحافظ : ومنها ـ أي من الفوائد ـ أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة ، فيوردها كما جاءت ليزيل الشبه عن ناقليها .

3- الجمع بين عبارات الرواة :

قال الحافظ : إن الرواة ربما اختلفت عباراتهم ، فحدث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتمل معنى ، وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعبارة أخرى تحتمل معنىً آخر ، فيورده البخاري بطرقه إذا صحت على شرطه ، ويفرد لكل لفظ باباً مفرداً .

4- الترجيح بين الروايات :

قال الحافظ ـ رحمه الله ـ :

ومنها : أحاديث تعارض فيه الوصل والإرسال ، ورجح عنده الوصل فاعتمده ، وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير عنده في الوصل .

ومنها : أحاديث تعارض فيه الوقفُ والرفع والحكم فيها كذلك .

ومنها : أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم ، فيوردها على الوجهين ، حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ، ثم لقي الآخر فحدثه به ، فكان يرويه على الوجهين .

5- رفع عنعنة المعنعن بروايته من طريق آخر صرح فيه بالسماع :

قال ابن حجر:

ومنها : أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه ، فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع ، على ما عُرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن .

ب- فوائد تكرار أجزاء من المتن :

أي إخراج كل جزء منها في كتاب أو باب ، ومن ذلك ما يلي :

1- شمول الحديث لأكثر من حكم فقهي فإنه يعيده حسب كل حكم يستفاد منه .

2- تكثير طرق الحديث ، أو بيان شيوخه ، حيث يورده بطريق أخرى أو عن شيخ آخر غير الذي رواه عنه أول مرة .

3- إيراد الحديث مرة بطريق متصل، وأخرى معلق؛ نظراً **لأن الحديث لم يصح له على شرطه سوى طريق واحد** .

4- إيراد الحديث مرة تاماً ، وأخرى مقتصراً على طرفه الذي **يحتاج إليه الحكم الفقهي في الباب** .

9- جهود العلماء في الجامع

تعددت جهود العلماء في صحيح البخاري ، فمنهم من شرحه ومنهم من اختصره ، وترجم لرواته ، ومنهم من صنف مستخرجات عليه ، إلى آخر تلك الجهود التي تبين منزلته واهتمام العلماء به .

ويتضح ذلك بما يلي:

أ- شروحه :

لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل ما حظي بذلك "الجامع الصحيح" للإمام البخاري ،

فقد اعتنى علماء الأمة به : شرحاً له ، واستنباطاً للأحكام منه ، وتكلماً في رجاله وتعاليقه ، وشرحاً لغريبه ، وبياناً لمشكلات إعرابه ... إلى غير ذلك .

وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب "كشف الظنون" إنها تزيد على اثنين وثمانين شرحاً ، وذلك عدا ما ألف بعد عصره.

ومن أشهر شروحه ما يلي :

(1) شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن على **الكرماني** ، المتوفى (786هـ) وسماه : **" الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري "** .

مزاياه هذا الشرح :

أ- شرح جمع فيه الألفاظ من الناحية اللغوية.

ب- وجَّه الأعاريب النحوية الخفية.

ج- ضبط الروايات وأسماء الرجال ، وألقاب الرواة ، والتمييز بينهم.

د- وفق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض .

بعض النقد الذي وجه إليه :

قال الحافظ ابن حجر : "وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل ؛ لأنه لم يأخذه إلا من الصحف" .

(2) شرح الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد **بن حجر العسقلاني** ، ثم المصري ، (ت 852)، سمى شرحه : **" فتح الباري بشرح صحيح البخاري "** وهو أحسن الشروح وأوفاها .

مزايا هذا الشرح :

أ- تعرض ابن حجر في هذا الشرح لـ :

1- ذكر اللغة والإعراب ،

2- والفوائد الحديثية التي لا تجدها في غيره ،

3- والنكت البلاغية والأدبية ،

4- والاستنباطات الفقهية،

5- وتحرير المسائل المختلف فيها بين علماء الأمة في الفقه والكلام تحريراً دقيقاً بالغاً.

ب- ومن الناحية الحديثية امتاز بـ :

1- جمع طرق الأحاديث ،

2- واستقراء الوارد منها في الباب ،

3- وبيان منزلتها من الصحة أو الضعف ؛

مما يدل على سعة حفظه ، وتبحره في الإحاطة بكتب الحديث .

ولفتح الباري مقدمة تسمى " هدي الساري "، تعتبر بمثابة مفتاح لصحيح البخاري ، وقد فرغ من تأليفها سنة (813هـ) .

وقد ابتدأ في شرحه هذا سنة(817هـ) وانتهى منه سنة (842هـ)، فمكث في تأليفه ربع قرن ، فلا عجب أن جاء هذا الشرح غاية في التحرير والتجويد والإتقان .

ولا يزال الكتاب محل الحظوة من جميع العلماء قديماً وحديثاً وهو معتمد كل من يكتب في الحديث .

ولما طلب من **الإمام الشوكاني** المتوفى سنة (1255هـ) صاحب "نيل الأوطار " أن يشرح صحيح البخاري التزم جادة الإنصاف ، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة والسبق ، فقال الحديث المشهور: " لا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ " ؛ يقصد التورية ، وأنه لا يشرح شرح أكثر ولا أوفى من كتاب بعد "فتح الباري" .

(3) شرح العلامة الشيخ **بدر الدين** محمود بن أحمد **العيني الحنفي** ، المولود سنة 762هـ ، والمتوفى سنة 855هـ ، وقد سمى شرحه **" عمدة القارئ "** .

مزايا هذا الشرح :

1- شرح وسيط عرض فيه لتراجم الرواة ، وتباين الأنساب.

2- كما عرض لبيان اللغات ، والإعراب ، والمعاني ، والبيان ،

3- بالإضافة إلى ما فيه من الاستنباطات الفقيهة ، والآداب التي تؤخذ من الأحاديث ،

4- وقد سلك فيه طريقة السؤال والجواب وهي طريقة حسنة مفيدة،

5- أنه لا يحيل في شرح الأحاديث المكررة على مواضع أخرى ، بل يذكر سياق الحديث بطوله عند الشرح ،

6- كما يذكر من خرَّج الحديث من أصحاب الكتب المشهورة .

وقد بدأ في تأليف شرحه سنة 821هـ ، وفرغ منه عام 847هـ، فيكون قد مكث في تأليفه ربع قرن تقريباً أيضًا.

(2) شرح العلامة الشيخ **شهاب الدين** أحمد بن محمد الخطيب، المصري ، الشافعي ، المشهور **بالقسطلاني** المتوفى سنة(923هـ) ' وقد سماه : **" إرشاد الساري إلى صحيح البخاري "** .

مزايا هذا الشرح :

1- يعتمد فيه على كلام من كلام صاحب «الفتح» ،

2- ولم يتحاش من الإعادة عند الحاجة إلى البيان ، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصداً لنفع الخاصة والعامة ،

3- كتب له مقدمة في منزلة الحديث النبوي من الدين ، وعناية الأمة به حفظاً وجمعاً وتدويناً ، جمع فيه بين «فتح الباري» و «الكواكب الدراري» جمعاً بين الإيجاز والأطناب .

ب- مختصراته :

وللجامع الصحيح مختصرات عدة ، من أشهرها :

1- **مختصر المُهَلَّب بن أبي صفرة** الأزدي ، المتوفى سنة 435هـ.

2- **مختصر** محمد بن خلف بن المرابط **الصدفي** المتوفى سنة (656هـ).

3- مختصر أبي محمد عبد الله بن سعد **بن أبي جمرة** الأندلسي ، المتوفى سنة (695هـ) ،

واختصر الصحيح في نحو ثلاثمائة حديث ، وسماه " جمع النهاية في بدء الخير والغاية " .

4- مختصر الإمام أحمد بن عبد اللطيف **الزبيدي** المتوفى سنة (893هـ) .

ومنهجه :

1- حذف الحديث الصحيح المتكرر منه ،

2- وجمع ما تفرق في الأبواب في مكان واحد،

3- وحذف الأسانيد مقتصراً على الصحابي .

‘‘‘

بتوفيق للجميع

khaled